

## المديرة العامة لوزارة العمل بالإجابة: زيادة الأجور ضمن خطة النهوض الاقتصادي

تلعب وزارة العمل دوراً مميزاً في العلاقة بين العامل ورب العمل، وفي تحديد نسب غلاء الاجور، وزيادة فرص العمل، والحد من الاعتماد على العمالة الاجنبية. وهي في نطاق قدرتها ودورها حاضرة في اداء واجباتها على مستوى حماية العمال والحفاظ على حقوقهم

وزارة العمل هي الان في صدد وضع العديد من البرامج والخطوات لحماية الطبقة العاملة قدر الامكان، وتنمية مهاراتها بدورات تدريبية، في ظل الازمة المالية والاقتصادية الخطيرة التي تعصف بالبلد. لذلك تشارك في صياغة الخطة الوطنية للحماية الاجتماعية وانضاجها مع وزارات ومؤسسات عامة، مثل الضمان الاجتماعي وادارات الصناديق الضامنة.

بنوية هائلة على مستقبل الانسانية. كما ان اقفال البلد لاشهر عدة، بما فيها قطاعاته المختلفة التي كانت تعاني اساساً من مشكلات كبرى، دفع الكثير منها الى الاقفال بشكل نهائي، ما انعكس سلباً على انتاجيتها وكبدها خسائر كبيرة اضطرت معها الى تصغير حجم قدرتها التشغيلية، مع ما يعني ذلك من حالات صرف كبيرة للعمال والموظفين. اي زيادة نسبة البطالة وتراجع مداخيل الشرائح الاوسع من السكان، لاسيما الطبقة الوسطى التي تقلصت وزاد معها معدل الفقر ليبلغ مستويات مخيفة. من المعروف اقتصادياً ان الفئة الاكثر تضرراً في الازمات الاقتصادية هي ذوي الدخل المحدود، وهم اول الذين دفعوا ثمن اقفال المؤسسات التي تخرج من السوق، ووجدوا انفسهم عاطلين عن العمل من دون اي مدخول لديهم. اضع الى ذلك، انه حتى الذين لا يزالون يحتفظون بوظائفهم، فقد تأكلت رواتبهم نتيجة انهيار الليرة امام الدولار. يكفي ان نذكر ان الحد الادنى للاجور انخفض من 450 دولاراً الى 70 دولاراً وما دون، بفعل تغير سعر الصرف ونسب التضخم الكبيرة. ولا بد لنا من ان نشير ايضاً، الى ان بعض العاملين الذين قبضوا تعويضاتهم او ادخروا جنى عمرهم، احتجزت اموالهم في المصارف التي انسحب عليها الانهيار كما غيرها من القطاعات.

■ ما المطلوب لاصلاح الوضع؟  
□ مشهد اللبنانيين وبخاصة الطبقة

العاملة الذين يتهافتون على تأمين ابسط مقومات الحياة، لا يمكن ان يتغير الا باصلاحات جذرية وعميقة تعيد ضخ بعض الاوكسجين في رتني الاقتصاد. لسنا الدولة الاولى التي مرت في ازمات من هذا النوع ولن نكون الاخرة، لكن وضع مصلحة البلد العليا كاساس هو الخطوة الاولى على طريق الخلاص.

■ ماذا انجزت وزارة العمل لمعالجة الازمة وتحقيق مطالب العمال في كل القطاعات؟  
□ في الواقع، ونظراً الى طبيعة الازمة البنوية واسبابها وابعادها المختلفة، فان معالجة لا يمكن ان تكون الا معالجة متعددة الجانب والبعد لكنها تتجاوز قدرة وزارة العمل بعينها، لانها تتطلب تضافر جهود كل من الوزارات في اطار خطة نهوض حكومية اقتصادية شاملة، تعيد رسم خارطة طريق لتجاوز الازمة من خلال معالجات عميقة وشاملة. اما وزارة العمل وفي نطاق قدرتها ودورها، فهي لم تتلأ وكأنت حاضرة دائماً لاداء واجباتها على مستوى حماية العمال والحفاظ على حقوقهم، من خلال تطبيق القوانين المرعية الاجراء، لاسيما قانون العمل. اضافة الى تدخل الوزارة في حل النزاعات التي قامت بين العمال وارباب العمل، وحالات الصرف التعسفي للعمال من المصانع والمنشآت الانتاجية والشركات، وحاولت ان تراعي من جهة حقوق العمال وواقع المؤسسات المتراجع وحالات تراجع النشاط الاقتصادي من جهة ثانية، الذي



المديرة العامة لوزارة العمل بالانابة مارلين عطالله.

البطالة بشكل كبير، هل من خطوات سريعة وبعيدة الامد لتوفير فرص عمل جديدة في ظل استمرار مضاربة اليد العاملة الاجنبية؟

□ منذ تولي وزيرة العمل لمبايمين مهمات حقيقية وزارة العمل، كان الهم الاساسي لها هو الحفاظ على اليد العاملة اللبنانية ومنحها الافضية في كل فرص العمل المتاحة. لقد تجسد هذا الامر في التشدد في الموافقة على طلبات الموافقات المبدئية للعمالة الاجنبية، وحصرتها بالفئات التي لا تشكل منافسة لليد العاملة اللبنانية، والتي من شأنها ان تشجع الاستثمار في لبنان وتساهم في خلق فرص عمل جديدة للبنانيين. ظهر ذلك في انخفاض اعداد اجازات العمل العائدة للاجراء الاجانب خلال العام 2020. كذلك يتم التشدد في الموافقة على تجديد طلبات اجازات العمل لدى المؤسسات التي تملك عدداً مرتفعاً من العمالة الاجنبية. فقد بلغ عدد اجازات العمل لعام 2019 (اول مرة + تجديد اجازة عمل) 247.088 اجازة، بينما بلغ عددها للعام 2020 (اول مرة + تجديد اجازة عمل) 165.605 اجازات. كما تم اطلاق مبادرة "لازم نتعلم" لأن العلم مفتاح العمل، بالتعاون مع منظمة الاسكوا وموقع كورسيرا في بداية شهر تشرين الاول عام 2020، بهدف مساعدة الشباب اللبناني على تنمية قدراته وكفائته العلمية لتمكينه من الحصول على فرص عمل لائقة. سمحت هذه المبادرة لـ 25 الف مشترك لبناني بمتابعة 38620 دورة تدريبية بشهادات معتمدة مجانية من اهم الجامعات العالمية، تغطي مختلف المجالات التعليمية من بعد.

■ هل من احصاءات رسمية لديكم لنسب البطالة وفي اي قطاعات؟  
□ ان تفاهم الازمة الاقتصادية والمالية ادى الى ارتفاع معدلات البطالة في لبنان حيث تم اقفال العديد من الشركات

### معالجة الازمة متعددة الجانب والبعد وتتجاوز قدرة وزارة العمل

عن العمل من خلال انشاء نظام تأمين للبطالة في لبنان بالتعاون مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وسيتم تمويل هذه المبادرة من طرفي الانتاج اي العمال واصحاب العمل او الجهات المانحة. تم كذلك اعداد مشروع قانون لتفعيل دور المؤسسة الوطنية للاستخدام من خلال اتمام دمجها بهيكلية وزارة العمل، لتمكينها من رسم سياسات فعالة للاستخدام في لبنان، وتوفير فرص العمل للعاطلين عن العمل، وتأمين المعلومات عن سوق العمل.

■ ثمة ازمة كبرى نتيجة ازدياد نسبة

انعكس عدم قدرة هذه المؤسسات على الايفاء بالتزاماتها تجاه عمالها وموظفيها. تمكنت الوزارة من تحقيق مطالب العمال في بعض القطاعات بما ينسجم مع ظروف المرحلة وصعوباتها على كل اطراف الانتاج. من المهمات التي انجزتها الوزارة، اعداد مشروع قانون عمل جديد يراعي اتفاقات العمل العربية والدولية بازاء شروط العمل اللائق والحقوق المكتسبة للعمال. من هذه الاجراءات، التشديد على المؤسسات والشركات التي تتجه الى تقليص عدد الاجراء العاملين لديها بسبب الظروف الاقتصادية او الفنية، بوجود التقيد باحكام قانون العمل اللبناني لاسيما المادة 50 - الفقرة (و) لجهة ضرورة تبليغ الوزارة برغبتهم في انهاء تلك العقود خلال المدة القانونية، والتشاور معها لوضع برنامج نهائي لذلك. كذلك سعت الوزارة وتوسعت دائماً الى الحفاظ على استمرارية اكير عدد من الاجراء والعمال في وظائفهم، وتأمين حصولهم على تعويضات عادلة في حال عدم استمرارهم في العمل. كما تم اطلاق مبادرة لدعم العاطلين مؤقّتا





## الأول من أيار مرارة عيد



تضع مؤشر غلاء المعيشة الذي تقترح على اساسه قيمة الحد الأدنى للاجور والذي على اساسه يتم تعديلها. وزارة العمل مع مبدأ تصحيح عادل للاجور، وان يتم التوصل الى سياسات عادلة في هذا المجال. الا ان اي زيادة للاجور في لبنان يجب ان تحصل ضمن خطة شاملة للنهوض الاقتصادي ومعالجة تداعيات الازمة المالية والاقتصادية، وهذا يتطلب اجراء العديد من الاصلاحات وتنفيذ سياسات وبرامج هادفة الى تحقيق

تضع مؤشر غلاء المعيشة الذي تقترح على اساسه قيمة الحد الأدنى للاجور والذي على اساسه يتم تعديلها. وزارة العمل مع مبدأ تصحيح عادل للاجور، وان يتم التوصل الى سياسات عادلة في هذا المجال. الا ان اي زيادة للاجور في لبنان يجب ان تحصل ضمن خطة شاملة للنهوض الاقتصادي ومعالجة تداعيات الازمة المالية والاقتصادية، وهذا يتطلب اجراء العديد من الاصلاحات وتنفيذ سياسات وبرامج هادفة الى تحقيق

والمؤسسات، وهذا يظهر من خلال ارتفاع عدد الشركات التي تقدمت من الوزارة بطلبات التشاور لانهاء عقود عمالها. الا ان الوزارة ليس لديها العدد الفعلي لارقام الاشخاص الذين خسروا وظائفهم، لأن الاجراء المسرّحين من عملهم لا يلجأون في معظمهم الى الوزارة للإبلاغ عن انهاء عقودهم. اما في شأن الاحصاءات الرسمية حول نسب البطالة في لبنان، فثمة حاجة لتفعيل دور دائرة الاحصاء في الوزارة التي تعاني شغورا كاملا، الا ان الاحصاءات الرسمية تقوم بها ادارة الاحصاء المركزي وبعض المؤسسات الاحصائية الخاصة التي تستقي جزءا كبيرا من معطياتها من وزارة العمل.

## تراجع النشاط الاقتصادي انعكس سلبا على قدرة المؤسسات

## كل رفع للاجور في ظل وضع اقتصادي متآزم سيتمتصه التضخم

هل من مشاريع اضافية خاصة لدى الوزارة للتخفيف من عبء الازمة الاقتصادية والمعيشية بالتنسيق مع الوزارات المعنية كالشؤون الاجتماعية والاقتصاد بشكل خاص؟

تنسق الوزارة مع وزارة الاقتصاد لتحديد مؤشرات الغلاء والتضخم. كما تقوم بالتنسيق مع الاتحادات العمالية لملاحقة شؤون العمال والذين فقدوا وظائفهم، في محاولة لانصافهم وتحصيل حقوقهم من خلال مجالس العمل التحكيمية. اما في ما يتعلق بالمنظمات الدولية، فهي على تنسيق دائم معها من اجل الاستفادة من برامج مساعداتها وخبراتها. كذلك تشارك الوزارة في صياغة الخطة الوطنية وانصافها للحماية الاجتماعية التي تشارك فيها وزارات ومؤسسات عامة، مثل الضمان الاجتماعي وادارات الصناديق الضامنة بغية وضع استراتيجيا وطنية للحماية الاجتماعية، وتوحيد الصناديق الضامنة، ودعم الاسر الاكثر فقرا، ووضع نظام للتقاعد وضمان الشيخوخة. لكن لا بد من الاشارة وبشكل شفاف، ان كل هذه المعالجات تبقى قاصرة في ظل غياب خطة وطنية اصلاحية متكاملة، هادفة وشاملة.



يجب دعم العاطلين عن العمل عبر انشاء نظام تأمين للبطالة.